الاقتصاد بعيون الخبراء

عربش: سياسة جباية الأموال تؤدي إلى تعقيد الدورة الاقتصادية

كنعان: الحكومة لا تقدم أي دعم للمصدر للبحث عن أسواق وعقود خارجية

| هناء غانم

عندما يكون الحديث مع أهل الاختصاص عن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بمرحلة مفترق طرق لا تقبل فيه أنصاف الحلول نجد أن الرؤية تكون أوضح.

«الوطن» تواصلت مع أساتذة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق نصحوا بأنه على الحكومة أن تفكر بشكل جاد لمساندة المواطن، معتبرين أن الشعارات والإحصاءات التي تبني عليها الحكومة قراراتها كلها عناوين تبشر بواقع اقتصادي غير مأمول؟

أكد الدكتور شفيق عربش أن كل القرارات التي اتخذتها الحكومة بلا استثناء تؤدي إلى رفع الأسعار، ولاسيما ارتفاع أسعار حوامل الطاقة الكبير للصناعيين والتجار الذي ساهم بزيادة أسعار التكلفة بدلاً من أن يقابلها بارتفاع حجم الأرباح إضافة إلى غيرها من القرارات كرفع نسبة الضرائب والرسوم التي تشكل عبئاً على المنتج وتنعكس بالمحصلة على المستهلك.

عربش أكد أن كل القرارات هي عبارة عن جباية أموال من الشعب، من كل الفئات سواء من المنتجين أم من المستهلكين. وأوضح أن هذه العملية لن تؤدي إلا إلى تعقيد الدورة الاقتصادية، وتؤدي إلى المزيد من التكاليف التي تنعكس على الأسواق، مستغرباً حديث الحكومة كل يوم عن دعم المواطن وإطلاق العملية الإنتاجية والزراعية ووعودها بدعم مربي الدواجن والثروة الحيوانية وغيرهم، معتبراً أن كل الوعود عن الدعم ليس إلا عبارة عن «شوية حكي» ومن دون نتائج.

ورأى أن ارتفاع أسعار السلع خير دليل على ذلك، حيث أدى ارتفاع أسعار الفروج إلى تحويل الكثير من أصحاب المحال إلى مهن أخرى بسبب معاناة المربين من نقص هائل في المستلزمات من أعلاف وطاقة وأدوية وغيرها ما يعني أن الحكومة لا تقدم ما يجب عليها تقديمه لدعم العملية الإنتاجية بشكل ينعكس إيجاباً على الأسعار بحيث تتراجع وتنخفض.

عربش أوضح أن المنتج يتوجه مضطراً لتأمين مستلزمات الإنتاج من السوق السوداء الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي بدورها تنعكس على ارتفاع الأسعار.

ويرى عربش أن الحكومة اليوم ليس لديها أي خطة اقتصادية وتعيش على يوم بيوم على التكلفة والحكومة غير قادرة على تحديث أدوات الإنتاج كما أنها لا تسمح لغيرها بالدخول على خط الإنتاج.. العجز الحكومي في إدارة المرحلة القاسية واضح، فالحكومة في واد والبلد في واد آخر.

الدعم المزعوم عبارة عن «شوية حكي»

وترفع أسعار الفيول وحوامل الطاقة التي تعتبر الأساس في العمل الصناعي لذلك على الحكومة أن تقدم ما تستطيع تقديمه من خلال الإجراءات المناسبة التي تسهم في إطلاق العملية الإنتاجية وليس وضع العصي في دواليب العملية الإنتاجية كما يحدث.

ويرى أنه على الحكومة أن تخفف من تدخلها في كل شاردة وواردة في العملية الاقتصادية لأنها تفكر بطريقة «سمان الحارة» أي هدفها تأمين الدخل وسد العجز الحاصل في مواردها، وأضاف: نحن كاقتصاديين نتفهم أن هناك نقصاً في الموارد وأن هناك الكثير من شروات البلد أصبحت خارج سيطرة الحكومة، كل ذلك نتفهمه لكن ما لا يمكن أن نفهمه أن تعوض الحكومة هذا النقص على حساب إرهاق المواطن، مشيراً إلى التكاليف التي تدفع سواء من العمولات أم غيرها، وإلى أن الأسعار التي تتعامل بها الحكومة أعلى بـ٤٠ بالمئة من الأسعار العالمية، لافتاً إلى وجود حلقة كبيرة من الفساد تساهم في زيادة التكاليف من خلال جشعها وطمعها.

عربش ذكر أن كل أدوات الإنتاج بالقطاع العام متقادمة «المصافي.. المطاحن.. الآلات» وغيرها وجميعها مردودها أقل بكثير مما يجب أن يكون، موضحاً أن كل ذلك ينعكس على التكلفة والحكومة غير قادرة على تحديث أدوات الإنتاج كما أنها لا تسمح لغيرها بالدخول على خط الإنتاج.. العجز الحكومي في إدارة المرحلة القاسية واضح، فالحكومة في واد والبلد في واد آخر.

الدكتور الاقتصادي علي كنعان أكد لـ«الوطن» أن نظام الأجور في القطاعين العام والخاص متدن والمواد الأولية تأخذ السعر الأعلى علماً أنه يجب أن تكون الأسعار لدينا منخفضة مقارنة مع أي دولة أخرى.

وأشار إلى أن التجار المستوردين عندما يقومون باستيراد المواد الأولية يحددون أسعارها بمعدلات كبيرة تفوق الأسعار العالمية مثل استيراد البذور بالنسبة للزراعة والخيوط والمواد الكيميائية بالنسبة للصناعة وذلك بالمقارنة مع الدول المجاورة أو في الأسواق العالمية، وأضاف: نلاحظ أن تكاليفها في سورية أضعاف مضاعفة بسبب التكاليف غير المباشرة المفروضة عليها مثل الجمارك أو دفع ثمن القيمة بالبنوك والتحويل وشركات الصرافة وغيرها من الأمور التي تساهم في زيادة تكاليف إضافية على المستورد وإن كانت ليست بالحجم الذي يرفع الكلفة للضعف مشكلاً بذلك ضغطاً على الصناعة والتجارة الوطنية.

كنعان أشار إلى أن الحكومة على الرغم من كل ذلك تقوم برفع أسعار حوامل الطاقة بالتزامن مع ارتفاعها العالمي مما يؤثر في كفاءة الصناعة والوطنية، والحل الأمثل برأيه أن يكون هناك رفع تدريجي وسنوي لأسعار الطاقة استناداً لمستويات الغلاء العالمي من الجهات الوصائية، موضحاً أنه عندما ترتفع أسعار الوقود عالمياً ١٠ بالمئة يجب أن ترفع الحكومة الأسعار بالطريقة نفسها والا ننتظر سنتين أو ثلاثاً حتى تتراكم الخسائر الحكومية وترفع الأسعار بمعدل كبير.

ورأى أن ما حدث مؤخراً برفع أسعار الفيول ساهم في رفع تكاليف الصناعة الوطنية وكذلك التاجر الذي أبرم عقوداً مع شركات أجنبية لاستيراد المنتجات سوف يصبح خاسراً بهذه العقود وبذلك يستحيل عليه تصدير المواد، مضيفاً: لكي يحافظ التاجر على شركته واستيراد منتجاته يضطر للعمل بخسارة، لذلك على الحكومة رفع الأسعار بمعدلات تدريجية وأن تراعي وضع الصناعات التصديرية كما تعمل كل شركات العالم بحيث لا يتم رفع الأسعار بمعدلات تتجاوز الـ٥ بالمئة لأن ارتفاع تكاليف المواد الأولية أو مشتقات الطاقة بالعالم سوف ينعكس سلباً على الصناعة الوطنية، والأهم أن يتم مراعاة الشركات المتعاملة مع شركات أجنبية بحيث يتم التنسيق مع الأسعار التي يتم التصدير بها والأسعار التي تصدرها الحكومة مجدداً، وفي حال تعذر ذلك يبقى الوضع على ما هو عليه حتى إنجاز العقود لأن الخلل بالعقود الخارجية يضر بالمنتج الوطني.

وقال: إن الحكومات التي ترغب وتشجع التصدير تقدم إعانة مباشرة وصلت في بعض الدول إلى ١٦ بالمئة وأكثر بحيث يتم التصنيع بالداخل وتحريك عجلة الإنتاج ودعم تصدير هذه المنتجات بالتالي تصبح الصناعة الوطنية قريبة من مستوى الصناعات العالمية حتى لا يذهب الدعم بل يؤسس لصناعة وطنية تأخذ أهميتها على مستوى العالم.

وأكد كنعان أن الإجراءات الحكومية الحالية تأتي ردة فعل لتخفيض الخسائر وعجوزات التمويل وعجز الموازنة لأن استيراد المواد الأولية يكلف الكثير من الأموال وليس لدينا القدرة على الاستمرار بهذا المجال لأن الأسعار ترتفع بمعدلات عالية وهذا بالتأكيد له انعكاس سلبي على المصنع والمصدر الذي يتوقف عن التصنيع والتصدير وبهذه الحالة يكون هناك ضرر للمنتج الوطني.

كنعان قدم نصيحة للحكومة بألا توقف في المستقبل رفع الأسعار لأن الأسعار العالمية غير ثابتة وتنحرك يومياً إما صعوداً أو هبوطاً وعندما ترتفع أسعار حوامل الطاقة ترتفع التكاليف وترفع الأسعار وعندما تنخفض أسعار حوامل الطاقة تنخفض الأسعار، مؤكداً أن الأسعار ترتبط بالمواد الأولية والأجور، لذلك يجب أن تبقى الأسعار متحركة ولا يجوز تثبيت الأسعار وتحمل خسارة، وأضاف: من ناحية أخرى إذا أردنا أن نرفع أسعار تكاليف المواد الأولية يجب أن ترتفع بشكل تدريجي حتى لا تتضرر الصناعة وبالمقابل يجب أن تشجع الصناعة الوطنية من خلال تأهيل وتدريب الكوادر البشرية.

معامل البلوك تشتكي «الظلم»... مجلس المدينة: يزعجون الناس وأعطيناهم مهلة ولم يستجيبوا

| حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن «شكوى مجهورة بتواقيع العديد من أصحاب معامل البلوك المرخصة نظامياً في مدينة سلمية، يعرضون فيها لمعاناتهم من قرار مجلس المدينة الظالم – كما قالوا- المتضمن ضرورة نقل مكاسبهم خارج المخطط التنظيمي للمدينة، بعد تشميعها وإغلاقها، من دون إيجاد البديل لهم. وأوضحوا أن ذلك القرار من شأنه قطع رزقهم ورزق العمال الذين يعملون فيها ويعيلون أسرهم منها، وبينوا في شكواهم أن معاملهم مرخصة أصولاً، وهم غير مخصصين بمقاسم في المنطقة الصناعية، وأنه إذا تم إيجاد البديل لهم فلا توجد مقومات للعمل من بنية تحتية، كالكهرباء والماء والطرق أو البناء. ولفت الشاكون إلى أن هناك قراراً من رئاسة مجلس الوزراء، رقم ٨٩٣ / ٦٤ / ٢ / ٢٠/ تاريخ ٢٩ – ٨– ٢٠٢١ ، وتوجيهاً من وزارة الإدارة المحلية والبيئة، بعدم نقل أي حرفي من مكانه قبل إيجاد بديل له في المنطقة الصناعية أو التوسع الصناعي. وأشار الشاكون إلى أن قرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة اتخذ بتاريخ ١٦– ١١– ٢٠٢١، مطالبين بإنصافهم وإيجاد حل سريع لمشكلتهم، كيلا يتشردوا وينقطع مصدر رزقهم الوحيد، والمورد الذي تعيش منه أسر العمال في تلك المكابس.

وردا على أسئلة «الوطن» حول هذه الشكوى، وقرار مجلس المدينة بنقل تلك المكابس لخارج المخطط التنظيمي، بيَّنَ نائب رئيس المجلس إسماعيل موسى، أن القرار اتخذ بناءً على شكاوى كثيرة من المواطنين القاطنين بجوار تلك المكابس، وبعد إنذار أصحابها من آذار العام ٢٠٢١، ليجدوا مواقع أخرى لمكابسهم التي أصبحت ضمن الأحياء السكنية، نتيجة التوسع العمراني بالمدينة داخل المخطط التنظيمي، حيث كثرت شكاوى الناس من الضجيج و«الرج» وسحب الكهرباء رغم قلتها، التي تسببها تلك المكابس، وهو ما أثر في الأجهزة الكهربائية للساكنين بالقرب منها، الذين فكر العديد منهم ببيع عقاراتهم للابتعاد عنها.

وقال الموسى: قد أنذرناهم بالنقل إلى مواقع تبعد ٢٠٠ م عن أقرب سكن لها من آذار العام الماضي، ولكنهم لم يمتثلوا ولم يُحضروا رخصهم ومعظمهم يستجرون إسمنتاً ويبيعون بعضه حراً. وأضاف: أنذرناهم مرة ثانية في الشهر ١٢ من العام الماضي تحت طائلة التشميع ولكن لم يستجيبوا، فلجأنا إلى تشميع المكابس ضمن الأبنية السكنية فقط وعددها ٣١ مكبساً، وأوقفنا توزيع الإسمنت لها حتى يبتعدوا عن السكن فقط، وذلك بقرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة.

ولفت الموسى إلى أن أصحاب المكابس راجعوا مجلس المدينة مؤخراً لإعطائهم مهلة، واستجاب لهم وأعطاهم مهلة ٤ أشهر، شريطة التعهد بنقل مكابسهم بعيداً عن السكن، ولكنهم لم يوقعوا على التعهد. وقال: نحن نتساهل معهم لأبعد الحدود ولكنهم يرفضون التعاون معنا.

غلاء الأسعار.. من المسؤول.. وما أسبابه؟

قباني: لا صحة أن سبب ارتفاع الأسعار هو رفع الدعم عن بعض التجار

| الوطن - خاص

ارتفعت خلال الشهرين الماضيين أسعار السلع والمواد بشكل متفاوت لكنه ملحوظ، الأمر الذي طرح العديد من الأسئلة عند عامة الناس في ظل تصريحات لمسؤولين عزت الغذاء إلى «قيام بعض التجار برفع الأسعار بعد أن رفع الدعم عنهم»، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق، إذ لارتفاع الأسعار أسباب اقتصادية نذكر منها، ارتفاع أسعار حوامل الطاقة من (كهرباء، مازوت، وفيول) أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي وحتى اليوم، ما زاد من تكاليف الصناعة الوطنية وانعكس بشكل تلقائي على سعر المنتج النهائي، و«زيادة» في الجباية الضريبية في إطار ما يسمى «مكافحة التهرب الضريبي»، الأمر الذي انعكس أيضاً على سعر المنتجات بشكل مباشر.

وارتفاع أجور التخليص الجمركي ١٠٠ بالمئة على البضائع ومن أسبابه ارتفاع الأسعار التأشيرية للبضائع المستوردة، وارتفاع أسعار الشحن العالمي للمواد المستوردة لأكثر من عشرة أضعاف (كان شحن الكونتينر الواحدة من آسيا إلى سورية يكلف قرابة ٢٠٠٠ دولار أما اليوم فـ٢٠ ألف دولار وما فوق)، إلى جانب ارتفاع تكاليف تصنيع البضائع في كل دول العالم نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً (الطاقة) وسجلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية معدلات تضخم لم تسجل سابقاً ووصلت إلى حدود ٩بالمئة عام ٢٠٢١.

ولوحظ في سورية، خلال الشهرين السابقين، ندرة ببعض السلع ومن أهم أسبابها العدوان على موانئنا وتراجع حركة الشحن إلى سورية نتيجة لهذا العدوان، إضافة إلى زيادة ملحوظة في مواد أولية لأي منتج لإعادة تصديره هو تقديم إعادة الرسم الجمركي للمصدر.. وهذا يأتي من باب تحفيز وتنشيط الصناعة الوطنية.

ورأى أنه لو قامت الحكومة بتحديد الدعم على خمس أو عشر سنوات فسيصبح للصناعة الوطنية سمعة متميزة في السوق الدولية وبالتالي تدر القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية لأن مهمة التصدير هي أن يورد للاقتصاد الوطني قطعاً أجنبياً ضرورياً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل الشركات، وهنا تركز الدول الناشئة على هذه النقطة بالذات وبهذه الطريقة تنمو وتتطور وتزدهر الصناعة الوطنية كما حصل في العديد من الدول الأخرى.

وأكد كنعان أن الإجراءات الحكومية الحالية تأتي ردة فعل لتخفيض الخسائر والعجوزات وعجز الموازنة وغيرها.

ويرى كنعان أنه على الحكومة السورية أن تعمل بنظام تكلفة الأسعار العالمي لأن النظام الذي تعمل به في سورية هو نظام محلي مؤكداً دعم المنتجين والمصدرين حتى تنتقل الصناعة المحلية إلى نظام التسعير العالمي ويأخذ نظام التكاليف العالمية بالحسبان وبالتالي تصبح الصناعة الوطنية قريبة من مستوى الصناعات العالمية حتى لا يذهب الدعم بل يؤسس لصناعة وطنية تأخذ أهميتها على مستوى العالم.

وأكد كنعان أن الإجراءات الحكومية الحالية تأتي ردة فعل لتخفيض الخسائر وعجوزات التمويل وعجز الموازنة لأن استيراد المواد الأولية يكلف الكثير من الأموال وليس لدينا القدرة على الاستمرار بهذا المجال لأن الأسعار ترتفع بمعدلات عالية وهذا بالتأكيد له انعكاس سلبي على المصنع والمصدر الذي يتوقف عن التصنيع والتصدير وبهذه الحالة يكون هناك ضرر للمنتج الوطني.

كنعان قدم نصيحة للحكومة بألا توقف في المستقبل رفع الأسعار لأن الأسعار العالمية غير ثابتة وتنحرك يومياً إما صعوداً أو هبوطاً وعندما ترتفع أسعار حوامل الطاقة ترتفع التكاليف وترفع الأسعار وعندما تنخفض أسعار حوامل الطاقة تنخفض الأسعار، مؤكداً أن الأسعار ترتبط بالمواد الأولية والأجور، لذلك يجب أن تبقى الأسعار متحركة ولا يجوز تثبيت الأسعار وتحمل خسارة، وأضاف: من ناحية أخرى إذا أردنا أن نرفع أسعار تكاليف المواد الأولية يجب أن ترتفع بشكل تدريجي حتى لا تتضرر الصناعة وبالمقابل يجب أن تشجع الصناعة الوطنية من خلال تأهيل وتدريب الكوادر البشرية.

بوالص تأمين البضائع نتيجة المخاطر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، يضاف إلى ذلك احتراق عدد كبير من الحاويات في جراء العدوان، ما أدى إلى نقص في بعض المواد.

ويضاف إلى كل ذلك إلغاء عدد من بوالص الشحن بعد اكتشاف وجود تزوير في إجازات الاستيراد واستعمال أسماء وهمية بهدف التهرب الضريبي أو ارتكاب مخالفات.

ويقول بعض التجار والمستوردون إن هناك أسباباً أخرى، منها الضوابط التي وضعها المصرف المركزي على عمليات الاستيراد وتمويلها، لكن خبراء مصرفيين يؤكدون لـ«الوطن» أنه لولا هذه القرارات والضوابط لما تمكن المصرف المركزي من ضبط إيقاع السوق وقيمة الليرة السورية التي ونتيجة الاضطرابات الحاصلة في المنطقة وفي العالم، كان من الممكن أن تخسر المزيد من قيمتها ويسقوط مفتوحة من الصعب تحديدها، مما كان سيؤثر بشكل كبير جداً في الأسعار المحلية وبأضعاف الأسعار المرتفعة حالياً نتيجة العوامل الخارجية، وارتفاع الأسعار عالمياً، فهذه ظاهرة دولية لا بد أن تنتهي عند عودة الأمن والاستقرار إلى مختلف أرجاء العالم، وعودة تدفق البضائع بعد الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد ١٩.

ويقول خبراء دوليون لقناة «سي إن بي سي» الأميركية: إن نسبة التضخم العالمي قد تتراجع في الربع الأخير من هذا العام بعد الانتهاء من جائحة كوفيد ومتحور «أوميكرون» المتوقع حدوثه بداية شهر حزيران المقبل، أما بالنسبة لأسعار النفط والقمح فهذه مرتبطة بشكل كبير بالنزاع الحاصل بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، وقد يصل سعر برميل برنت في حال نشوب حرب إلى قرابة ١٢٠ دولاراً للبرميل الواحد، أما القمح فلا سقف لسعره حالياً، لكون روسيا وأوكرانيا من أهم مصدري هذه المادة عالمياً.

عضو مكتب غرفة تجارة دمشق عماد قباني ورئيس لجنة الجمارك والتموين نفى لـ«الوطن» أن يكون لرفع الدعم عن التجار أي تأثير في رفع الأسعار، وأضاف: التاجر لن يتأثر برفع الدعم، ونحن كتجار من واجبنا أن نقف مع الدولة في تنفيذ خطتها بإعادة هيكلة الدعم وإيصاله للشرائح الأكثر احتياجاً، وأضاف: مع لحظ وجود بعض التجار من أصحاب المحال الذين تأثرت محالهم بالظرف العام، وهم بحاجة إلى الدعم.

وأعاد قباني سبب ارتفاع الأسعار بشكل عام إلى ارتفاع أسعار حوامل الطاقة من (كهرباء وفيول..)، إضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن خاصة إلى سورية في ظل الحصار الجائر على الشعب السوري.

ولفت قباني إلى الإجراءات الأخيرة المتخذة لضمان أن يستورد التاجر باسمه الحقيقي، وهذا يتطلب من التاجر أن يعيد تفعيل سجله، واتباع الإجراءات اللازمة لذلك كالكشف على مكان العمل وغيره، مضيفاً: وذلك يحتاج إلى نحو شهرين، حتى يتاح له الحصول على إجازة استيراد، الأمر الذي تسبب بحصول شح مواد في الأسواق.

طريقة احتيال على تقييد السحوبات.. والمركزي لـ«الوطن»: مخالفة صريحة

| عبد الهادي شباط

يبدو أن بعض المواطنين لم يعدموا وسيلة تجاه قرارات تقييد السحوبات من المصارف فوجدوا في قرار مصرف سورية المركزي حول استثناء التجار ممن لديهم نقاط بيع من هذا القرار (تحديد سقف السحوبات) مخرجاً لسحب إيداعاتهم عبر إبرام اتفاق بين التاجر أو صاحب المنشأة أو الفعالية الذي لديه نقطة بيع والشخص الذي لديه مبلغ مودع في أحد المصارف حيث لا يستطيع سحبه إلا بالسقف الحالي والمحدد بمليوني ليرة يومياً، وهي عملية طويلة وشاقة وغير مجدية.

ويتم الاتفاق بالقيام بالسحوبات عبر تنفيذ عمليات شراء وهمية الهدف منها (تكييس الإيداعات) بحيث يقوم من خلالها بتحويل مبالغ مالية من حسابه لحساب التاجر صاحب نقطة البيع ثم يقوم التاجر بسحب هذا المبلغ (كاش) من المصرف لكونه مستثنى من قرار تقييد السحوبات وطبعاً العملية هنا ليست مجانية (مأجورة) تتم بتقاضي عمولات عليها، قد تكون نسبة من المبلغ.

في المحصلة أصبحنا أمام حالة احتيال على قرار تقييد السحوبات تسبب في خسارة الشخص المودع نسبة من ماله في أحد المصارف مقابل خلق (ربح غير شرعي) لبعض الباعة أو التجار وغيرهم ممن يستخدمون نقاط البيع، وهو ما دفع الكثير ممن انتقد القرار الأخير رقم ٧ حول الإلزام في إيداع ١٥ بالمئة من أي حركة مبيع عقاري وإيداع مبالغ محددة عند مبيع المركبات حسب سنة صنع المركبة لتعزيز وجهة نظرهم بعدم صوابية هذا القرار توازياً مع قرارات تقييد السحوبات، ما يخلق حالة إرباك للكثير من المواطنين عند قيامهم بإجراء عمليات البيع والشراء لعقاراتهم أو سياراتهم.

وفي البنك المركزي اعتبر مدير في حديثه مع «الوطن» أن هذه الحالات تمثل مخالفة صريحة وأن هناك العديد من الإجراءات التي يتم اتخاذها بحق المخالف، منها إنهاء التعاقد مع التاجر أو صاحب الفعالية الحاصل على نقطة بيع وسحب هذه النقطة منه، موضحاً أنه تم تحديد سقف ١٠ ملايين ليرة للمتعاملين بالدفع الإلكتروني وأن تطبيقات الدفع الإلكتروني مازالت في بداياتها ويتم العمل على تلافي أي ثغرات يمكن أن تظهر والتعامل معها وتصحيحها..

وشدد على أن هذا المشروع مهم جداً ويتم العمل على التوسع به والعمل على نشر أجهزة نقاط البيع P.O.S خلال الأشهر المقبلة لحدود ٥ آلاف جهاز منها ألف جهاز موزعة حالياً على القطاعات التجارية خاصة المولات والمطاعم في حين سيتم خلال المرحلة المقبلة استهداف القطاع الصحي (المشافي والصيدليات..).

وأضاف: حيث يجري حالياً العمل على توريد نحو ٣ آلاف جهاز مطلوب أن تكون ضمن جملة المعايير والمواصفات التي تم تحديدها بغض النظر عن بلد المنشأ الذي سيتم توريد هذه الأجهزة منه وأن الراغبين في استخدام هذه الأجهزة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية سيتم تحميلهم قيم التأمين على هذه الأجهزة وفق العقد الذي يتم إبرامه بين الشركة أو المصرف المزود لها.

وأوضح أن المواطن لن يتحمل أي عمولات لقاء استخدام خدمة الدفع الإلكتروني على الإطلاق في حين يكون معدل العمولات التي يدفعها أصحاب الفعاليات التجارية والاقتصادية وغيرهم ممن يستخدمون هذه الأجهزة ما دون ١,٥ بالمئة وأن هذه العمولات هي الأقل مقارنة مع الكثير من الدول التي تستخدم تطبيقات الدفع الإلكتروني ومنها بعض الدول العربية التي يتجاوز فيها معدل العمولات ٣ بالمئة.

وكان عدد من أعضاء غرف التجارة والصناعة رحبوا بقرار فتح سقف السحوبات لأصحاب الفعاليات الذين يتعاملون بنقاط البيع معتبرين أن هذه الخدمة مهمة وتوفر على المستهلكين حمل النقود والتعامل بها وإحلال التعامل بالبطاقة بدلاً من ذلك وهي عملية حضارية وأن تعميم المصرف المركزي بفتح سقف السحوبات يسهم في تشجيع التجار على التعامل مع نقاط البيع وتفعيلها والتوسع باستخدامها.

وكان مصرف سورية المركزي عمم على المصارف العاملة بتحرير سقف السحب اليومي من حسابات التجار الخاصة بحصيلة مبيعات أجهزة نقاط البيع المنفذة إلكترونياً والمحددة بشكل منفصل عن بقية الحسابات المصرفية الأخرى وأنه استجابة للطلبات الواردة إلى المصرف (المركزي) بخصوص رفع سقف السحب النقدي اليومي من حسابات التجار المقدمين لخدمة نقاط البيع المخصصة لهذه الخدمة وبهدف التشجيع على استخدام قنوات الدفع الإلكتروني عن طريق أجهزة نقاط البيع.